## الفصل الثاني

## ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها والتحديات التي تواجهها

### 2،1 مقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا بارزًا في الاقتصاد المعاصر، الأمر الذي جعلها محط اهتمام وعناية من قبل القائمين على التخطيط في الدول والمنظمات على حد سواء، نظرًا لما تتمع به من سمات، وما تحققه من نتائج على مستوى توظيف القوى العاملة وحل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالبطالة، أو في توفير حاجات ورغبات المستهلك من خلال وصولها إلى كل المناطق وإمكانية عملها في أدنى مستويات البنية التحتية التي لا يمكن أن تعمل فيها المشروعات الكبيرة، علاوة على ما تقوم به المشروعات من إبراز لإبداعات وابتكارات الشباب، ونشر للتقنيات الحديثة المستخدمة في العملية الإنتاجية، وما يترتب عليها من زيادة الوعي والمعرفة لدى كل فئات المجتمع... إلخ

ستسعى الدراسة في هذا الفصل إلى وضع رؤية عامة وإطار نظري لما يعرف بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرض للتعريفات المختلفة لهذه المشروعات والمعايير التي بنيت عليها، ومن ثم بيان السمات الخاصة لهذه المشروعات واستعراض ما تتميز به، كما سيتناول هذا الفصل أهمية قطاع المشروعات والأدوار التي يقوم بها والنتائج التي حققها.

## 2،2 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

### 2،2،1 تمهيد

تناولت كافة الدراسات والأبحاث التي تمت في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بداية البحث إشكالية إيجاد تعريف موحد لما يمكن أن نطلق عليه مصطلح (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، لكن وجدنا أن كافة هذه الدراسات قد اصطدمت على أرض الواقع بعدم وجود تعريف محدد، بل إن هناك العديد من التعريفات التي تختلف من وقت لآخر، ومن مكان لمكان، ولذلك فإننا سنتناول في هذا المبحث كافة مفاهيم ومصطلحات الدراسة وعلى رأسها مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

### 2،2،2 مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

**تعريف المشروع**

لقد تعددت التعاريف لمصطلح المشروع وذلك وفقا لخلفية الشخص وكذلك الغرض الذي من أجله سيتم إنشاء المشروع، وسوف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر

- المشروع واجب تنظيمي مؤقت تتم مباشرته لخلق منتج أو خدمة متميزة [26].
- المشروع بمعناه الواسع، هو كناية عن مهمة محددة له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان أيضا، بحيث أن هذه المهمة، عادة ما يسبقها حاجة معينة، يتطلب إشباعها إجراء مجموعة من الأعمال أو النشاطات المترابطة والمتناسقة، وبمقدارما يتم تنفيذ مستلزمات ورغبات هذه الحاجة بطريقة منظمة ومبرمجة، بمقدار ما تحقق الحاجة، الإشباع الذي رغبت فيه[27].

---

26وليم .ر. دنكان. 2002. دليل إدارة المشروعات،ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي. الطبعة ألأولى .دار الفجر للنشر والتوزيع.القاهرة.ص9

[27]حسن إبراهيم بلوط. 2006.إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية .دار النهضة العربية .بيروت.لبنان. ص19 2

- المشروع هو مجموعة من الأعمال المترابطة يتم تنفيذها بطريقة منظمة له نقطة بداية ونقطة نهاية محددتان، بوضوح وذلك لتحقيق بعض النتائج المحددة المطلوبة لتلبية الحاجات الإستراتيجية للمؤسسة في الوقت الحالي[28].
- المشروع هو نشاط بشري منظم يهدف إلى إنجاز هدف معين في فترة زمنية محددة –بدايتها ونهايتها محددة– وباستخدام موارد متنوعة من العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والموارد الأولية والموارد المالية أو أية بيانات أو معلومات لازمة لعملية الإنجاز[29].
- المشروع كمصطلح اقتصادي لم يعرفه رجال القانون إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية " باعتباره وحدة اقتصادية تساعد على خلق الثروة باختلاف الأنشطة التي يمارسها، وقد عُرف من قبل المشرع في جملة من القوانين ففي قانون المنافسة باعتباره صاحب الحق في المنافسة، وفي القانون التجاري باعتباره يشكل الإطار الذي يمكن أن يمارس فيه العمل التجاري[30].
- ويمكننا تعريف المشروع بأنه مسعى مؤقت لتصنيع سلعة أو تقديم خدمة أو الوصول إلى نتيجة معينة،ويكون لهذا المشروع كلفة مادية وجهد ووسيلة يمكن بواسطتها تحقيق النتيجة المنشودة.

**تعريف التنمية**

لغويًا يرجع أصل كلمة التنمية إلى الفعل نما أي زاد، وهي من النماء أي الخير والإصلاح، وهي عكس التخلف الذي يعرف بأنه التأخر أو البطء أو التوقف عن تحقيق التقدم إلى الأمام، ومن خصائص

---

[28]ثريفر يونغ .1997 . كيف تنمي قدرتك على إدارة المشاريع. ترجمة سامي تيسير سلمان . أنترناشونال أيديز هوم أنكوربوريتد. السعودية. الرياض . ص15

[29]مؤيد الفضل،محمود العبيدي.2005 إدارة المشاريع منهج كمي. الوراق للنشر والتوزيع. عمان. ألأردن . ص1

[30] كريمة كريم .2014. شركة الشخص الواحد محدودة المسئولية _ الإطار القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .دار الجامعة الجديدة. مصر. الاسكندرية. ص 14

التخلف: انخفاض مستوى الدخل وتدني المستوى التعليمي، وسوء المستوى المعيشي وتراجع المستويات الصحية.

**التنمية Development**

يقصد بها الارتقاء بالمجتمع، والانتقال به من وضع الثبات إلى وضع أعلى وأفضل، وهي عملية تطوير وتحسين في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والسياسية، وهي ليست مجرد إنجازات اقتصادية محضة. وعلى ذلك تعرف التنمية بأنها " عملية بناء مستمرة، يشارك فيها كافة أفراد المجتمع؛ بهدف نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية، وإحداث التغيرات في القطاعات المختلفة التي ترفع مستوى حياة الفرد بأكملها"[31] .

**تعريف النمو الاقتصادي**

النمو الاقتصادي[32] يمثل مفهومًا كميًّا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، بمعنى أنه يعبر عن الزيادة المحققة على المدى الطويل في إنتاج البلد، (ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبًا بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي) ، وهو مفهوم يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، ويتعامل بشكل مباشر مع :

- مقارنة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- معدل الارتفاع في الدخل الفردي.

31 مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد.2017. التنمية المستدامة: مفهومها –أبعادها – مؤشراتها: المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص65-67.

32 انظر: إلهام وحيد دحام . 2003م . فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي.دار المنهل .ص57.

وبديهي أن يكون النمو الاقتصادي[33] مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كانت معدلات نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو يكون النمو الاقتصادي غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج الوطني؛ فإن النمو الاقتصادي حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي.

وخلاصة القول؛ فإن النمو يعرف بأنه التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد، والنمو السكاني وإنتاجية العمل، وهو ما يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره.

**تعريف التنمية الاقتصادية**

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن (سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو)، أو بأنها "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو"، ومن ثم يمكن تعريف التنمية على أنها "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"، ويتضح من هذا التعريف أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولًا من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها؛ إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

33 W. Arthur Lewis,2003,Theory of Economic Growth ,Rutledge library editions , ,p12.

ويرى الدكتور أسامة عبد الرحمن[34] – وهو الرأي الذي يتفق عليه كثير من الكتاب– أن التنمية ليست مجرد تحسين للأحوال المعيشية، ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطوير والنماء والارتقاء، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة بعضها البعض، فلا يمكن تصور حدوث تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني[35] .

وقد تطور مفهوم التنمية خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ليتضمن أوصافًا ومحددات أهمها :

- مفهوم التنمية البشرية.
- مفهوم التنمية المستدامة.
- مفهوم التنمية المستقلة.
- الإطار الشامل للتنمية الذي طرحه البنك الدولي عام 1999م[36].

من كل ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى أن التنمية الاقتصادية يمكن تعريفها بأنها: ذلك الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف أيضًا على أنها: العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، كما تعرَّف على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب –تبعًا لهذا– ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة،

34 انظر: أسامة عبد الرحمن. تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت . لبنان . ص15-16.

35 انظر: عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية.د ت . *دراسات في التنمية الاقتصادية* . مكتبة حسن العصرية . بيروت . لبنان .ص14.

36انظر:عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية.د ت . *دراسات في التنمية الاقتصادية* . مرجع السابق ص 18 و19.

خاصـــة في دول العالم الثالث، كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية، وبالتالي فهي تنصـــرف إلى إحداث زيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصـــادية إجرائيًا على أنها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرًا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاســـتغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد."

من كل ذلك نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى :

- إحداث تغيير هيكلي في الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

وعلى ذلك فإن التنمية الاقتصـادية تسـاعد على تقدم المجتمعات عن طريق اسـتنباط أسـاليب إنتاجية جديدة ومتطورة، ورفع مســتوياتها من خلال إنماء المهارات والطاقات البشـــرية وخلق تنظيمات أفضل[37]. وبصفة عامة يمكن القول بأنها العملية التي تسعى الدول من خلالها إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوســـط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[38].

37 انظر: هوشيار معروف.2005. *دراسات في التنمية الاقتصادية*. جامعة البلقاء التطبيقية. دار صفاء للنشر. ط1، ص11.

38 انظر: نعمة الله نجيب إبراهيم .2000.*أسس علم الاقتصاد*. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. ص499.

**تعريف التنمية المستدامة :**

هي أحد أشـــكال التنمية ويطلق عليها أحيانًا التنمية المتواصـــلة أو التنمية المســـتمرة، ومن أهم خصـائصـها أن الإنسـان هو هدفها وغايتها ووسـيلتها مع التأكيد والعمل على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة، والحرص على تنمية الموارد الطبيعية والبشـــرية دون إســـراف أو تبذير لتلبية الحاجات الآنية والمستقبلية.

وعُرفت التنمية المستدامة بواسطة تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 بأنها " التنمية التي تلبي حاجات الحاضـــر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة على إشباع رغباتهم وحاجاتهم"[39].

وعرفت موسـوعة المعلومات الدولية ويكيبيديا التنمية المسـتدامة بأنها" عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية، بشـرط أن تلبي احتياجات الحاضـر دون المســاس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها"[40].

**التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

يُعَد الاقتصـادي "شـومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصـادي والتنمية. فالنمو يحدث عادةً بســـبب نمو الســـكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقني، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصـادية. أما التنمية فتتضـمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصـادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى

39 مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد.2017. التنمية المستدامة: مفهومها –أبعادها – مؤشراتها. مرجع سابق. ص81-82.

40 انظر: موسوعة ويكيبيديا للمعلومات https://ar.wikipedia.org/wiki/. 2018. تنمية مستدامة .تاريخ الدخول للموقع.2018/7/15

القصـير، في حين أن التنمية لا تحدث إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضـي فترة زمنية طويلة نسبيًا .

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو Growth هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مســـتمرة وتطور بطيء تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية Development فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

ويشـير تقرير للأمم المتحدة إلى أن مشـكلة البلاد المتخلفة ليسـت في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي. إن الفارق المهم بين التنمية والنمو هو أن التنمية تقوم على بناء الإمكانيات ومن ثم اسـتغلالها في حين أن النمو يكون نتيجة استغلال الإمكانيات سواءً الإمكانيات المكتسبة أو الكامنة، وبذلك يمكن أن تشمل التنمية النمو وليس العكس، بمعنى أن النمو يمكن أن يكون أحد نتائج وتجليات التنمية وليس كل نتائجها، كما أن التنمية – بالمعنى الذي ذكر–تعني أنها عملية تقوم على الاستمرارية في حين أن النمو لا يقوم ولا يضمن ذلك.

**تعريف التقدم الاقتصادي :**

يعرف التقدم الاقتصـادي بأنه مقدار الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسـط الناتج الحقيقي، (متوسـط الدخل الحقيقي ومتوسـط الاسـتهلاك الحقيقي للسـكان)، ويُعرف (ريموند باررى)[41] التقدم الاقتصـادي بأنه "نمو الموارد المتاحة بنســـبة تفوق نمو الســـكان"، كما يرى أن التقدم الاقتصـــادي هو " مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو"[42].

41 اقتصادي وسياسي فرنسي وأستاذ جامعي –تقلد منصب نائب رئيس المفوضية الأوروبية –شغل منصب وزير خارجية فرنسا عام 1976م –ثم وزير الاقتصاد والمالية من أغسطس 1976م وحتى 1978م –ثم رئيسًا لوزراء فرنسا حتى عام 1981م.

42 Raymond Barre , Frédéric Teulon - Economie politique -Tome 1 Octobre 1997 broché

### 2،2،3 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن إطلاق تعريف على أي متغير يبقى رهنًا بظروف البيئة والوسط الذي يتطور فيه ويتأثر به، ولإعطاء تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يبقى أمراً خاضعاً للبيئة الاقتصادية للدول، ولذلك لم يتفق رجال الاقتصاد رغم محاولاتهم الجادة في إيجاد تعريف موحد لما يعرف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن اتفقوا على أن هناك أسبابا تدعو لاختلاف التعريف بين دولة وأخرى، ومنظمة وغيرها من المنظمات، هذه الأسباب تختلف حسب قوة ومتانة الاقتصاد، والهدف الذي يسعى متخذ القرار الاقتصادي إلى تحقيقه، ويعزو المختصون بالشأن الاقتصادي الاختلاف وعدم الاتفاق على تعريف موحد للأسباب التالية[43]:

- نوع النشاط الاقتصادي وخصائصه.
- قوة الاقتصاد الذي تتمتع به الدولة ومستوى النمو الذي وصلت إليه.
- مستوى التقدم في التقنية المستخدمة.
- درجة وفرة أو ندرة الموارد المحلية وعوامل الإنتاج.

ويختلف بالتالي مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة ذات الاقتصادات القوية والتكنولوجيا المتطورة عنه في الدول النامية، فما يعد مشروعًا صغيرا في الولايات المتحدة أو إحدى الدول الصناعية قد يعد مشروعا كبيرا في غيرها من الدول النامية، كما أن التعريف قد يختلف في البلد الواحد تبعا للجهة التي تتبناه، والوسط الذي ينشأ فيه، وكل ذلك مرهون بمتغيرات مستقلة تجعل من تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة تابعا لها، ففي بلجيكا مثلا يوجد ما يقرب من 17 تعريفا مختلفا[44] .

43 انظر: الصياد . محمد حامد. 2006. التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. منظمة العمل العربية .ص 7

44 La politique pour les PME dans la CEE ,In collection ISGP , Carrefour d'Echanges,1991,p91

لذلك فإنه من الطبيعي والمنطقي أن يكون هناك اختلاف في تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى نظرًا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقًا للهدف منه، هل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى، وبناء على ذلك فبديهي أن نجد أن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يختلف بين الدول الصناعية والدول النامية، مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بينهما، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

في سبيل مواجهة الصعوبات في التفرقة بين المشروعات اعتمدت العديد من الدول المتقدمة والنامية تعريف منظمة العمل الدولية الذي يعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمّال، والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين (10 إلى 99 عاملًا)، وما يزيد عن (99 عاملًا) تعد مشاريع كبيرة.

كما يمكن تعريف إدارة المشروع الصغير بأنه: الاستخدام الأمثل لموارد المشروع البشرية والمادية المتاحة للوصول إلى الهدف المنشود في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، أو أنها التنفيذ الأمثل لمهام المشروع باستخدام الآخرين وتفويض السلطات مع مراعاة حسن التخطيط ودقة المتابعة.

لقد وجد الباحث أن مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة واسع الانتشار لدرجة أنه يشمل الأنشطة التي تستخدم عددًا معينًا من العمال ومن يعمل لحسابه، كما يشمل كل الأنشطة الأسرية أو

تلك التي تمارس منزليًا، ورغم انتشار قطاع المشروعات الصغيرة هذا، وأهميته الكبرى في جميع الاقتصادات مهما كانت درجة تقدمها، ومهما كان حجم وتنوع هيكلها الاقتصادي، إلا أنه لا يمكن وضع تعريف أو مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف باختلاف المعايير المتبعة في تمييز هذه المشـــروعات، وفقا لاختلاف الإمكانيات والظروف الاقتصـــادية والاجتماعية لكل دولة ودرجة تطورها التكنولوجي.

هناك من التعريفات التي تتفق والبيئة الســـياســـية والاقتصـــادية في بلد ما، ولا يتوافق مع البيئة السياسية والاقتصادية لبلد آخر، إذ يمكن القول بأن هناك اختلافًا نسبيًّا بين مقومات كل بلد وغيره من البلدان، كما قد تختلف في البلد نفسه، وذلك حسب مراحل النمو التي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى، ومن مرحلة إلى أخرى في بلد ما في تبني تعريف معين للمشـــروعات الصغيرة؛ بما يتفق وإمكانياتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية، إلا أن الاقتصاديين والمهتمين بتطوير القطاع يرون أنه لابد من إيجاد تعريف في كل دولة يستطيع من خلاله متخذ السياسات الاقتصادية والجهات التنظيمية التفريق بين الصـــغير والمتوســـط من هذه المشـــروعات والكبير منها، بحيث يســـتطيع توجيه السياسات نحو دعمها ومساندتها وتحديد نطاق عملها، ويجب أن يتمتع التعريف بميزات أهمها[45] :

- **يرتبط بالواقع الاقتصادي والاجتماعي.**

يجب أن يكون التعريف متوافقا مع الواقع الاقتصـــادي للدولة، ومدى ارتباط قطاع المشـــروعات الصـغيرة والمتوسـطة بتلك الظروف، بحيث تتحقق الأهداف الاقتصـادية الوطنية التي وضـع التعريف من أجلها.

42 انظر: الغرفة التجارية بالرياض (2003) منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية اقتصادية مستدامة، دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، ص 26

- **سهل الاستخدام.**

لابد أن يكون التعريف في مستوى فهم جميع فئات المجتمع، وبخاصة أصحاب وصاحبات الأعمال، وألا يكون غامضا أو قابلا للتأويل أو الفهم الخاطئ، إذ إن سهولة التعريف تسهم في زيادة الوعي والإقبال على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا هدف تسعى الدول والمنظمات لتحقيقه

**.مرنٌ وقابلٌ للتعديل والتغيير**

من الخصائص الواجب توافرها في التعريف، المرونة، بمعنى أن يتكيف التعريف مع التطورات والتحولات الاقتصادية للبلد، أو تلك التي تحدث في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذاته، وهذه المرونة تسهم في بقاء التعريف، مع إدخال التعديلات حسب المعطيات، ودون الحاجة لتغييره بالكامل[46].

وبناءً على ما تقدم، فإنه أمكن للباحث تلخيص تلك الأسباب التي أدت إلى اختلاف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآتي :

**1. التباين في مستوى النمو الاقتصادي بين الدول والمنظمات :**

تتفاوت درجة نمو الدول اقتصاديا وتكنولوجيا، وبالتالي فإن العالم ينقسم إلى مجموعتين أساسيتين هما :

- الدول المتقدمة
- والدول النامية

حيث يكون وزن الهيكل الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة التي تقوم مشروعاتها على استثمارات هائلة في الطاقات المالية والبشرية مختلفًا عنه في الدول النامية التي تعتمد في نشاطها

46 انظر:عبد اللاوي. محمد إبراهيم. 2016 . *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي* .مرجع السابق ص 24

الاقتصادي على الحرف والصناعات التقليدية مثل الزراعة والصيد أو تربية المواشي، أو تعتمد على نشاط تحويل المواد الأولية أو مشروعات خدمية تقدم الخدمات المصرفية أو النقل وغيرها من الخدمات .

**2. تنوع النشاط الاقتصادي وتعدد أفرعه :**

يخضع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عامل مهم وهو نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه هذه المؤسسة أو تلك، فالأنشطة التجارية أو الحرفية بطبيعتها لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة وكثافة عمالية كبيرة، فهي غالبًا ما تعتمد على الدورة الإنتاجية، وهناك فارق كبير وشاسع بينها وبين المشروعات الصناعية التي تستثمر فيها رؤوس أموال ضخمة، بالإضافة إلى طاقات عمالية عالية، ومعدات متطورة، ومباني، وبالتالي فهي بحاجة لهياكل وظيفية متعددة، وأفرع كثيرة تتوزع حسب مراحل خطوط الإنتاج المختلفة، الأمر الذي يصعب عنده إطلاق تعريف واحد على نفس النشاط.

**2،2،4 المعايير التي يقوم عليها تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

يخضع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدد كبير من المحددات، يمكن حصرها في معيارين، أحدهما كمي يعتمد على الإحصآت والبيانات، وآخر نوعي يسمح للمنظمين بشرح طبيعة كل فئة من المشروعات، وقد اختلفت الدول والمنظمات في تعريفها، وفقا للمعيار الذي انتهجته، فهناك دول ومنظمات استندت إلى معيار عدد العاملين بالمشروع، وأخرى استخدمت معيار رأس المال، أو رقم الأعمال، أو مستوى التنظيم، أو نوع النشاط، والعديد من الدول من استند إلى معيار مزدوج هو عدد العمال ورأس المال، أو عدد العمال ورقم الأعمال، كما أن دولًا كثيرة استخدمت عدة معايير معًا، منها على سبيل المثال بلجيكا التي تستخدم ثمانية وعشرين معيارًا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس،

كمعيار عدد العمال، وحجم الاستثمارات، للتمييز بين المشروعات الصغيرة عن غيرها[47]، ويمكن تلخيص تلك المعايير فيما يلي :

**المعايير الكمية**

تعد المعايير الكمية أكثر المعايير استخداما لتصنيف وتمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لأسباب عدة أهمها سهولة الحصول على البيانات الكمية وإحصائها، وسهولة استخدام هذا المعيار في إجراء المقارنات الدقيقة وتحديد حجم المشروعات، واعتماداً على المعايير الكمية هناك من يعرف المؤسسات الصغيرة بأنها: "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، ومحدودية التكنولوجيا المستخدمة، وبساطة التنظيم الإداري، وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين (5-65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10 عمال) [48].

**1. معيار عدد العاملين بالمشروع**

يستخدم مؤشر عدد العاملين بالمنشأة كمعيار لتحديد حجمها، وهذا المعيار هو الأوسع استخداماً وانتشاراً؛ ويرى مستخدموا هذا المعيار أنه الأكثر قبولًا على المستوى الدولي، لسهولة الحصول على البيانات والإحصائيات الخاصة بعدد العمال، بالإضافة إلى ثباته النسبي، إلا أنه يُعاب على هذا المعيار عدم الدقة، ففي البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة، يتم استخدام أعداد ضخمة من العمال في المشروعات بسبب تدني مستوى الأجور، وتصنف كمشروعات كبيرة استنادا على عدد العاملين بها، دون النظر إلى رأس المال المستثمر في المشروع[49]، بالإضافة إلى أن الدول النامية التي يرتكز اقتصادها على

47 انظر: صفوت عبد السلام عوض الله .1953. *اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية*. دار النهضة العربية ص 12

48 الزعابي. لجينة، 2005. تجربة تشجيع المشاريع الصغيرة في سلطنة عمان.مقال . دن. ص 5

49 انظر: خبابة عبد الله.*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة*. مرجع سابق ص 14

النشـــاطات الحرفية كالزراعة مثلًا، تجد أن عدد العاملين بهذا القطاع يتأثر بالدورة الإنتاجية ولا يتمتع بالتالي بالثبات، فهو يرتفع في مرحلة معينة من مراحل الإنتاج وينخفض في أخرى، أضـــف إلى ذلك أن بعض المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة تدار ويعمل بها أفراد الأسـرة المالكة للمشـروع دون أن يدرجوا في قائمة العاملين المقيدين في سجلات المشروع.

ويرى الباحث أن الدقة التامة لا تتوافر في هذا المعيار، ففي الدول التي تستخدم العمالة السـائبة غير النظامية- وهذا ماتتميز به دول الخليج العربي – نجد أن بعض المشـروعات الكبيرة في حقيقتها قياسًـا بعدد العاملين الفعليين فيها، بالإضـافة إلى معدل إنتاجها المرتفع، يمكن أن تصـنف كمؤسـسـة صـغيرة بسبب أن العدد النظامي من العاملين يبقى ضمن فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فهي تزاحم الفئات الصغيرة والمتوسطة في الميزات التي تحصل عليها وهذا الأمر ينطبق على سلطنة عمان .

وتلعب التكنولوجيا دورا مهما في النيل من دقة هذا المعيار، ففي المشـــروعات التي تســـتعيض بالآلات عن القوى البشرية، قد تصنف المشروعات الكبيرة استنادا إلى هذا المعيار على أنها مشروعات صـغيرة، رغم ضـخامة رأس المال المسـتثمر فيها، وارتفاع رقم أعمالها وناتجها السـنوي بسـبب اسـتخدامها للتكنولوجيا المتطورة، عليه كان لزاما الأخذ بمعيار آخر أكثر دقة .

### 2. معيار رأس المال

معيار رأس المال المســـتثمر أو معيار حجم الموجودات هو أهم المعايير الرئيســـية التي أُعتمدت لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤشر يقيس حجم المشروع، اعتمادا على أصول المشروع وموجوداته من مبان وآلات ومعدات، كما يدخل في حسـاب رأس المال أيضـا التكنولوجيا المسـتخدمة، ويمتاز معيار رأس المال المســـتثمر من وجهة نظر الدول والمنظمات التي اســـتندت إليه في تعريفها بميزات أهمها :

- الدقة
- الثبات النسبي لرأس المال لفترة من الزمن
- سهولة الحصول على البيانات الخاصة بالمشروعات

وهو الأمر الذي حدا بالاقتصاديين إلى استخدام هذا المعيار على نطاق واسع، إلا أن جانبًا من الاقتصاديين يرى عدم دقة هذا المعيار، فمن ناحية لا يمكن قياس قيمة التكنولوجيا المستخدمة، كما أن بعض المشروعات الكبيرة وفي محاولة منها للتهرب من الضرائب، والاستفادة من الامتيازات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كالإعفاء من الضرائب، فإنها لا تفصح عن الأرقام الحقيقية التي من شأنها أن تضعها ضمن فئة المشروعات الكبيرة، كما يثور جدل بين الكتاب الاقتصاديين حول المقصود برأس المال في هذا المعيار، هل هو رأس المال الثابت فقط، أم يضاف إليه التكاليف الاستثمارية ورأس المال المتغير؟، فالراجح أن رأس المال العامل أي الجاري يفوق في كثير من الأحيان رأس المال المستثمر، الأمر الذي يخرج بموجبه العديد من الشركات من فئات المشروعات الصغيرة وتعتبر كبيرة رغم صغر حجم استثماراتها، وعلى ذلك يجب استخدام رأس المال الثابت كمعيار لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المشروعات[50].

### 3. معيار رقم الأعمال

ويقصد به حجم الإنتاج أو قيمة المبيعات السنوية، فإذا كانت قيمة الناتج مرتفعة صنف المشروع كبيرا، والعكس يكون صحيحا، فإذا انخفضت قيمة الناتج الإجمالي السنوي للمشروع صنف ضمن المشروعات الصغيرة، ويستعمل هذا المعيار بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وهذا المعيار طاله الانتقاد من حيث عدم الدقة، إذ إن المشروعات لا تفصح عن الأرقام

50 انظر: السيد أحمد عبد الخالق . 2000. المشروعات الصغيرة في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والدولية . ص180

الحقيقية لناتجها السنوي إلا إذا كانت الشركة تصنف قانونا كشركة مساهمة ومسجلة في البورصة، عندها يمكن الوثوق في الأرقام التي تفصح عنها .

### 4. معيار معامل رأس المال

يرى جانب من المهتمين بالشأن الاقتصادي أن كلًّا من معياري عدد العمال ورأس المال؛ من المعايير المحددة لإنتاجية المشروع أيا كان حجمه، لذا فإن التمييز بين حجم المشروعات اعتمادا على أي منهما؛ قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض المشروعات لديها عدد عمالة قليل لكن رأس المال المستثمر فيها كبير وناتجها السنوي كذلك، بسبب استخدامها أسلوبًا فنيًا متقدمًا (كثيف رأس المال) في عملية الإنتاج، وبذلك يمكن تصنيفها استنادًا إلى معيار رأس المال مشروعًا كبيرًا، فيما تصنف وفقًا لمعيار عدد العاملين مشروعًا صغيرًا، فكان من الضروري إيجاد معيار متوازن يجمع بين المعيارين يعرف بمعامل رأس المال، ويقصد به مقدار رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة من العمل، ويحسب من خلال قسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) والناتج يساوي كمية الاستثمار اللازمة لتشغيل عامل واحد في المؤسسة[51].

**المعايير النوعية :**

إلى جانب تلك المعايير الكمية وجدت معايير نوعية، يمكن أن يطلق عليها شكلية، أمكن بواسطتها إيجاد تعريف للمشروعات وتصنيفها إلى صغيرة أو متوسطة ويمكن حصر هذه المعايير في :

### 1. المعيار القانوني (الشكل القانوني).

51 انظر: السعيد بريبش . 2007 . مدى مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية . العدد الثاني . جامعة محمد خيضر بسكرة . ص 63

يمكن تصنيف المشروعات حسب شكلها القانوني إلى مشروعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، فتكوين الشركة من حيث رأس المال ومصدره وأيضا حجمه تُعد من محددات تعريف المشروعات، فالمؤسسات إما أن تأخذ في تكوينها شكل المشروعات الفردية (الشخص الواحد) أو العائلية، أو الشركات التضامنية، أو التوصية وهذه الأشكال التي تقوم عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما المشروعات الكبيرة ففي الغالب تكون شركات مساهمة بأنواعها[52].

**2. معيار المسؤولية (التنظيم والإدارة).**

وفقا لهذا المعيار فإن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يُفترض فيه أن تتمتع المشروعات بخاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية :

- استقلالية الإدارة، وهو ما يعني انفراد المالكين بتسيير أعمال الإدارة، سواء كان فردًا أو عائلة أو مجموعة أشخاص، وذلك نتيجة امتلاكهم ما يزيد على ( 50 %) من قيمة أسهم المؤسسة.
- أن تعود ملكية رأس المال لفرد واحد أو عدد قليل من الأشخاص.
- أن يكون نطاق عمل المشروع محليًا.
- الطاقة الإنتاجية للمشروع تكون صغيرة.

وقد استند القانون الأمريكي المعروف باسم (Small Business Act) الصادر في عام 1953م، إلى ثلاثة معايير نوعية، في تصنيفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي :

- استقلالية الإدارة.
- ملكية المشروع تكون لمقاول مستقل.

52 انظر: كريمة كريم 2014 .*شركة الشخص الواحد محدودة المسؤولية*: الإطار التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . دار الجامعة الجديدة مرجع سابق. ص43

- ألا تكون المؤسسة مسيطرة على السوق .

وفي الدراسة التي قام بها في بريطانيا الاقتصادي(J.E. Bolton) ، في الستينيات من القرن الماضي، تكون المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا توافرت فيها خاصيتان من الخصائص التالية :

- أن تكون المؤسسة مسيرة من قبل مالكيها بصفة شخصية.
- أن تكون حصتها في السوق محدودة .
- أن تكون مستقلة.

### 3. معيار التكنولوجيا المستخدمة في المشروع .

وفقا لهذا المعيار تصنف المشروعات صغيرة ومتوسطة، وفقا للطبيعة الفنية، وحجم التكنولوجيا والآلات المستخدمة في المشروع، فيكون المشروع صغيرًا أو متوسطًا، إذا كانت التكنولوجيا والآلات المستخدمة يغلب عليها طابع البساطة، بمعنى أن تكون صناعتها تقوم على وحدات من العمل تفوق رأس المال، وهو ما يسمى بالصناعات الخفيفة، أما إذا استخدم المشروع وحدات كبيرة من رأس المال، تفوق بكثير وحدات العمل المستخدمة فتصنف على أنها صناعات ثقيلة أو مشروعات كبيرة .

### 4. المعايير المزدوجة.

رغم ما تمتاز به كل من المعايير الكمية آنفة الذكر، من سهولة في الحصول على البيانات، وما يدعيه المستخدمون لهذه المعايير من دقتها؛ إلا أن غالبية الدول والمنظمات لم تستخدم أيًّا منها منفردًا، بل استخدمت معايير مزدوجة حيث أدرك العديد من القائمين على تصنيف المشروعات، السلبيات التي تعتري التعريف عند استخدام كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية بشكل منفرد، ومحاولة منها في إيجاد تعريف أكثر دقة للمشروعات؛ اضطرت لاتباع المعايير المزدوجة، وكان أكثرها شيوعا :

- معيار عدد العمال ورأس المال المستثمر .

- عدد العمال ورقم الأعمال.

- معيار عدد العمال ومستوى التنقنية المستخدمة.

## 2،3 تحليل ودراسة إشكالية عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لم تجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتمامًا يذكر إلا في منتصف القرن الماضي، بعد أن أنهكت الحرب العالمية الثانية اقتصادات العالم، وبالرجوع إلى مراحل تطور الفكر الاقتصادي من رواد الفكر الكلاسيكي القديم؛ نجد أن مفكري ورواد ذلك العصر اهتموا بدراسة عوامل توازن السوق، ومسائل التخصص، وكل ما يتعلق بمشاكل وأزمات التجارة الدولية في ذلك الوقت، ولعل ما يبرر ذلك تجانس غالبية المشاريع الاقتصادية في تلك الحقبة، وبعد الحرب العالمية الثانية تغيرت نظرة الاقتصاديين لهذا الصنف من المشاريع، وأصبحت مثار اهتمامهم ودراساتهم، إذ تناولت الدراسات الأولى لهذه المشروعات الأسباب التي أدت إلى انتشارها بشكل ملحوظ، والتي يمكن إرجاعها إلى [53]:

- التقسيم الحاصل في الأسواق: فقد أدى ارتفاع دخل الفرد وتنوع نمط استهلاكه إلى ظهور نمط إنتاج كميات صغيرة عوضًا عن إنتاج كميات كبيرة من المنتجات ذات الخصائص الموحدة، وهو ما يمكن للمشروعات الصغيرة القيام به، الأمر الذي أدى إلى ظهور هذا الحجم من المشروعات وبخاصة في مجال الصناعات التحويلية .

- انتشار البطالة: وقد عرف العالم في السبعينات من القرن الماضي مشكلة البطالة وارتفاع نسبة الباحثين عمل، ما دفع هذه الفئة إلى الاعتماد على النفس وتأسيس المشاريع الخاصة بهم.

53 انظر: الونداوي. نشأت مجيد حسن.2008.أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق.مجلة كربلاء العلمية.المجلد السادس . العدد الثالث. ص122

– التطور والنمو التكنولوجي: حيث أدى انتشار التقنيات الحديثة إلى ظهور مشاريع صغيرة تتخصص في هذا الجانب، وتسعى لتوفير المواد الإعلامية للشركات الكبيرة.

– تقسيم العمل: وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المشروعات الكبيرة واجهت مشكلات تتعلق بارتفاع تكاليف الإدارة والإنتاج نظراً كبرها واتساع حجمها، مما دفعها إلى تقسيم العمل والاعتماد على مشاريع صغيرة تعمل على إنتاج بعض السلع الداخلة في صناعاتها، وتوفير بعض الخدمات المصاحبة لعملية الإنتاج، نظرًا للمرونة التي تتمتع بها هذه المشاريع .

ومع ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة سعت الدول والمنظمات إلى تمييزها عن غيرها من المشروعات، إلا أن ذلك اصطدم باختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، واختلاف ذلك من منظور المنظمات الدولية، والتباين الكبير في السياسات المتبعة لكل منها، ونتيجةً لذلك اختلفت المعايير التي استندت إليها كل دولة ومنظمة وهي بصدد تصنيف المشروعات فيها، الأمر الذي أدى إلى تبني كل منها تعريفا يتلاءم مع بنيتها وسياستها وأهدافها الاقتصادية، وبناء على ذلك فقد وجب على الباحث أن يستعرض بالتحليل والدراسة تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظور كل فريق على حدة.

### 2،3،1 تعريف المنظمات الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لم يعد الخلاف على تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة قاصرًا على الدول فحسب، بل اختلفت المنظمات الدولية كذلك في تعريفها، وفي المعايير التي اتبعتها في اطلاق التعريف، وسنتعرض لهذه التعاريف بالتحليل والدراسة في هذا المطلب :

**تعريف البنك الدولي :**

ميزت المؤسسة الدولية للتمويل التابعة للبنك الدولي بين ثلاثة أنواع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي :

- المؤسسة المصغرة: وهي التي توظف أقل من 10 عمال، وتبلغ القيمة السوقية لأصولها أقل من 100,000 مائة ألف دولار أمريكي، وقيمة مبيعاتها السنوية أقل من 100,000 مائة ألف دولار أيضا.
- المؤسسة الصغيرة: وهي التي توظف أقل من 50 عاملًا، وتبلغ القيمة السوقية لأصولها عند التأسيس أقل من 3 ملايين دولار أمريكي، وكذلك قيمة مبيعاتها السنوية أقل من 3 ملايين دولار أمريكي.
- المؤسسة المتوسطة: وهي التي توظف أقل من (300) عامل وموظف، وتبلغ القيمة السوقية لأصولها أقل من 15 مليون دولار أمريكي، وقيمة مبيعاتها السنوية أقل من 15 مليون دولار أمريكي كذلك[54].

ويتضح لنا من قراءة هذا التعريف أن البنك الدولي يصنف المشروعات باستخدام نموذج المعايير المتعددة للتمييز بين المشروعات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة.

**تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :**

54انظر:أبو سمرة. خليل نافذ.2016.دور القطاع الخاص في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطةفي فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية .غزة. فلسطين .ص19

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) [55] الصناعات الصغيرة بأنها تلك الوحدات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية فيها بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10–50) عاملاً وموظفاً.

والواضح من هذا التعريف الذي انتهجته المنظمة أنها اتبعت معيارين معًا، أحدهما كمي، يتمثل في عدد العمال، والآخر نوعي ويتمثل في معيار المسؤولية.

**تعريف الاتحاد الأوروبي :**

بهدف تحقيق السياسات التي أقرها المجلس الأوروبي عام 1996 والواردة في مقدمة التوصيات التي وضع على أساسها تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أوصت المفوضية الأوروبية بتطبيق البرامج الموجهة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة أن تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعاملة تفضيلية بهدف تنميتها، ووضع برامج لتوجيه الإعانات والدعم لهذا القطاع، ولذلك فإن هذا التعريف الأوروبي يستخدم ثلاثة معايير هي: عدد العمال وحجم رأس المال (الموازنة) ورقم الأعمال (الناتج السنوي)، وقد ميز التعريف بين ثلاثة أحجام للمشروعات على النحو التالي :

**الجدول 2، 1**: يبين تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

| حجم المؤسسة | عدد العاملين | مقدار رأس المال | رقم الأعمال |
|---|---|---|---|
| المصغرة | أقل من 10 عمال | – | – |
| الصغيرة | أقل من 50 عاملا | أقل من 5 مليون يورو | أقل من 7 مليون يورو |
| المتوسطة | أقل من 500 عامل | أقل من27 مليون يورو | أقل من 40 مليون يورو |

55منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وكالة متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، ومقرها الرئيسي في فيينا النمسا، والهدف من إنشائها، تعزيز التعاون الدولي وتسريع التنمية الصناعية في الدول النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وفقاً للتقسيم الوارد بالجدول (2،1) فإن المفوضية الأوروبية قسمت المشروعات إلى المصغرة والصغيرة والمتوسطة وميزتها من خلال معيار كمي متعدد المحددات، فمن حيث عدد العاملين بالمشروع حصرتها بأن يعمل بها أقل من (500) عامل، وأن يقل رأس مال المشروع( 27 مليون يورو)، ورقم أعمالها السنوي بأقل من(40 مليون يورو).

وعلى الرغم من ذلك فإن بعض دول الاتحاد الأوروبي قد أدخلت بعض التعديلات على هذا التعريف بما يتوافق مع الوضع الاقتصادي لكل منها، فقد استخدمت المملكة المتحدة معيار عدد العمال كأساس للتفرقة والتمييز بين المشروعات، فيما ميزت إيطاليا المشروعات الصناعية عن المشروعات الخدمية في تعريفها رغم أنها استخدمت معياري عدد العمال والناتج السنوي.

**تعريف بلدان جنوب شرق آسيا :**

تستند دول جنوب شرق آسيا في تعريفها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على دراسة قام بها كل من (بروش وهيمنز)، واللذان قاما بتصنيف المشروعات وفقا لمعيار أوحد وهو معيار عدد العاملين، وبات هذا التصنيف أساسا معترفا به في تجمع دول جنوب شرق آسيا، ووفقا لذلك، تصنف المشروعات كالتالي[56] :

- المؤسسة العائلية وهي التي يقل عدد العاملين بها عن (10) عمال.
- المؤسسة الصغيرة وتوظف أقل من (50) عاملاً.
- المؤسسة المتوسطة وتوظف بين(50 إلى 99) عاملاً.
- المؤسسة الكبيرة وهي التي يبلغ عدد العاملين فيها (100) عامل فأكثر.

56 انظر: صفوت عبد السلام . 1953 . *اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية* مرجع سابق . ص14

**الجدول 2، 2**: تصنيف بلدان جنوب شرق آسيا.

| حجم المؤسسة | عدد العاملين |
|---|---|
| مؤسسة عائلية حرفية | أقل من 10 عمال |
| مؤسسة صغيرة | أقل من 50 عاملا |
| مؤسسة متوسطة | من 50 إلى 99 عاملا |
| مؤسسة كبيرة | 100 عامل فأكثر |

## 2،3،2 تعريف الدول المتقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتميز هذه الدول بهياكل اقتصادية متنوعة وضخمة، إضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا متطورة، الأمر الذي جعل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها يختلف كثيرا عن تعريف الدول الأقل تقدما والدول النامية، ويعزى ذلك إلى التباين الكبير في الهياكل والسياسات الاقتصادية، وفيما يلي سنعرض التعريفات التي وضعتها بعض الدول المتقدمة :

**تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

تعد الولايات المتحدة من الدول الأوائل التي اهتمت بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد صدر أول قانون يعنى بهذا القطاع عام 1953م، كما وجدت فيها أقدم المؤسسات الداعمة للمشروعات الحديثة النشأة بهدف مساعدتها على الاستمرار والبقاء، تتبع سياسة تعرف باسم " ستارت – أب"، ويقدر حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة بأكثر من (85 %) من حجم المشروعات الكلي، وبعدد يفوق (23 مليون) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وعرف القانون الأمريكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة " بأنها تلك المشروعات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة" واعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معيار كمي

مزدوج، تمثل في معيار عدد العاملين، وحجم المبيعات، هذا بالإضـــافة إلى أن القانون ميّز بين الأنشـــطة التجارية في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

**الجدول 2، 3:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتعريف القانون الأمريكي الصادر في 1953

| نوع النشاط | عدد العمال | رقم المبيعات السنوية |
|---|---|---|
| الخدمات وتجارة التجزئة | أقل من 300 عامل | أقل من 5 ملايين دولار أمريكي |
| تجارة الجملة | = | أقل من 15 مليون دولار |
| القطاع الصناعي | أقل من 250 عاملا | |

*إعداد الباحث استناداً للمصدر

**تعريف المملكة المتحدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

عرف المشرع البريطاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقانون 1985 بأنها تلك التي يتوفر فيها شرط أو أكثر من الشروط التالية :

- عدد العاملين لا يتجاوز 250 عاملا.
- رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 14 مليون دولار.
- رأس مال مستثمر لا يتجاوز 65 مليون دولار.

**تعريف اليابان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

ميّز القانون رقم 154 الصادر عام 1963 والذي تم تعديله عام 1999 المشروعات الصغيرة والمتوســـطة معتمدًا على معيارين أحدهما كمي مزدوج المحددات متمثلاً في عدد العمال، ورأس المال المستثمر، والآخر نوعي متمثلا في نوع وطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وحددها على وجه العموم

بأنها تلك المشـروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 300 عامل، ورأس المال المسـتثمر لا يزيد عن 100 مليون ين ياباني[57]:

**الجدول 2، 4:** التعريف الياباني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| نوع النشاط | عدد العاملين | رأس المال المستثمر |
|---|---|---|
| الصناعات التحويلية والتعدينية وباقي فروع النشاط الصناعي | 300 عامل أو أقل | لا يزيد عن 100 مليون ين ياباني |
| تجارة الجملة | 100 عامل أو أقل | لا يزيد عن 100مليون ين ياباني |
| تجارة التجزئة | 50 عاملًا أو أقل | لا يزيد عن 50 مليون ين ياباني |
| الخدمات | 100 عامل أو أقل | لا يزيد عن 100 مليون ين ياباني |

*إعداد الباحث استناداً للمصدر

**تعريف الصين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

بسـب الكثافة السـكانية العالية والعدد الضـخم للقوى العاملة في الصـين، ميز قانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في عام 2002 –الذي احتفظ بنفس المواصفات التي وضعت من قبل لجنة الدولة للاقتصاد والتجارة في عام 1988– بين المؤسسات، بحيث أصبحت المؤسسة الصغيرة تلك التي توظف 600 عامل كحد أقصى ومجموع إيرادها السنوي لا يتعدى 30 مليون يوان صيني، بالإضافة إلى أنه فرق بين الأنشطة كذلك، على النحو التالي[58]:

57 انظر: النسور جاسر عبد الرزاق. (2006). المنشأة الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة. ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. يومي 17-18 أبريل. جامعة الشلف ص 04

58انظر: منتدى الرياض الاقتصادي. نحو تنمية اقتصادية مستدامة .2013. تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. الدورة السادسة. ص 30

**الجدول 2، 5:** تعريف الصين للمشروعات الصغيرة وفقا لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2002

| حجم المؤسسة | نوع النشاط | الحدد الأقصى لعدد العمال | الحد الأقصى للإيرادات السنوية |
|---|---|---|---|
| **مؤسسة صغيرة** | النشاط الصناعي | 300 عامل | 30 مليون يوان |
| | نشاط البناء | 600 عامل | 30مليون يوان |
| | تجارة الجملة والتجزئة | 100 عامل | 30 مليون يوان |
| | الخدمات البريدية | 400 عامل | 30 مليون يوان |
| | فندقة ومطاعم | 400 عامل | 30مليون يوان |
| | نشاط النقل | 500 عامل | 30 مليون يوان |

*المصدر: قانون جمهورية الصين الشعبية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 69 لعام 2002.

فيما عرف المؤسسات المتوسطة بأنها تلك المشروعات التي توظف أقل من 3000 عامل، ومجموع إيرادات سنوية لا يتعدى 300 مليون يوان صيني، مفرقًا بين أنشطة القطاع المختلفة على النحو التالي :

**الجدول 2، 6:** تعريف المؤسسات المتوسطة وفقا لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 69 لعام 2002

| حجم المؤسسة | نوع النشاط | عدد العاملين | الإيرادات السنوية |
|---|---|---|---|
| المؤسسة المتوسطة | النشاط الصناعي | 300 – 2000 عامل | 30-300 مليون يوان |
| | نشاط البناء | 600-3000 عامل | 30-300مليون يوان |
| | تجارة الجملة | 100-200 عامل | 10 -150 مليون يوان |
| | تجارة التجزئة | 100-500 عامل | 30-300 مليون يوان |
| | فندقة ومطاعم | 400 -800 عامل | 30 -150 مليون يوان |
| | الخدمات البريدية | 400 -1000 عامل | 30 -300مليون يوان |
| | نشاط النقل | 500 -3000 عامل | 30 -300 مليون يوان |

*المصدر: قانون جمهورية الصين الشعبية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 69 لعام 2002

### 2،3،3 تعريف الدول النامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، نتيجةً للتباين الكبير في قوة الاقتصاد وتنوع الهياكل الاقتصادية ووزنها، بالإضافة إلى الفرق الكبير في التكنولوجيا المستخدمة، والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدول، من أجل ذلك فقد عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة على أنها تلك التي يعمل بها أقل من (500 عامل)، بينما عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية بأنها تلك التي توظف أقل من (90 عاملا)، وفيما يلي بعض التعريفات التي تطبقها الدول النامية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

**تعريف كوريا الجنوبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

صنف القائمون على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية، المشروعات كثيفة العمل كمشروعات صغيرة مهما كان عدد العمال في المؤسسة، والمشروعات كثيفة رأس المال كمشروعات كبيرة دون النظر لعدد العاملين بالمؤسسة حتى لو كان صغيرًا جدًا، فيما وضعت تعريفا آخر فرقت فيه بين أنواع النشاط المختلفة، مستخدمة معيار عدد العاملين للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[59]:

**الجدول 2، 7**: تعريف كوريا الجنوبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| نوع النشاط | المؤسسات الصغيرة | المؤسسات المتوسطة |
|---|---|---|
| التعدين والتصنيع والنقل | حتى 50 عاملا | 51-300 عامل |
| الإنشاءات | حتى 30 عاملا | 31 – 200 عامل |
| التجارة والخدمات | حتى 10 عمال | 11- 20 عاملا |

*المصدر الغرفة التجارية بالرياض، منتدى الرياض الاقتصادي: تنمية اقتصادية مستدامة

59 انظر: الغرفة التجارية .2003. منتدى الرياض الاقتصادي: تنمية اقتصادية مستدامة. دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود. ص 42-43

**تعريف الهند للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

تعد الهند من الدول الأكثر نموًا في عدد السكان، وكذلك الكثافة السكانية المرتفعة، وتتوافر فيها القوى العاملة بأعداد ضخمة، وقد اعتمدت في منتصف القرن العشرين تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يستند إلى معيار كمي مزدوج تمثل في عدد العمال ورأس المال، وعرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي يعمل فيها أقل من(50 عاملًا)، الأمر الذي زاد من مشكلة البطالة في البلاد، وفي عام 1967 قامت الحكومة بوضع تعريف يقتصر على معيار وحيد هو رأس المال المستثمر، بحيث تضم فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشروع الذي لم يتجاوز رأس المال المستثمر فيه 750 ألف روبية هندية، دون النظر إلى عدد العامين بالمشروع[60].

**تعريف تركيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا نسبة تفوق (99 %) من المشروعات الصناعية، وتوظف حوالي(61 %) من العاملين في هذا القطاع، وقد عرفت المؤسسة الوطنية للتخطيط المشروعات في تركيا، معتمدة معيار عدد العاملين، وكان التعريف على النحو التالي[61] :

**الجدول 2، 8:** تعريف تركيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| المشروعات الصغرى | المشروعات الصغيرة | المشروعات المتوسطة |
|---|---|---|
| 0-9 عمال | 10-49 عاملا | 50 -99 عاملا |

*المصدر إيرول طايماز.2002. المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية

60 انظر: صفوت عبد السلام عوض الله .1953. *اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية*. مرجع سابق. ص12

61 ايرول طايماز .2002. المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية. ص 79

**تعريف ماليزيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

في حالة نادرة عرف قانون التنسيق الصناعي الصادر في عام 1986، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مستخدمًا معيار عدد العاملين بالمشروع، إضافة إلى معيار كمي آخر تمثل في مقدار مساهمة حملة الأسهم في المشروع، فقد عرف القانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي لا يزيد عدد المشتغلين بها عن 75 عاملا، ولا يتجاوز مقدار مشاركة حملة الأسهم في رأس مال المشروع عن 2,5 مليون رنجت ماليزي، بحيث يكون المشروع صغيراً إذا لم يتجاوز عدد العاملين به 50 عاملاً، ولايتخطى مقدار مشاركة حاملي الأسهم بالمشروع (500ألف رنجت)، ويكون المشروع متوسطاً ذلك الذي يعمل به مابين 50 إلى 75 عاملاً، ولاتتعدى مشاركة حملة الأسهم بالمشروع عن 2.5 مليون رنجت ماليزي.

**الجدول 2، 9**: تعريف ماليزيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| حجم المشروع | عدد العاملين | مقدار مشاركة حملة الأسهم |
|---|---|---|
| المشروعات الصغيرة | 5 – 50 عاملًا | لا يزيد عن 500 ألف رنجت |
| المشروعات المتوسطة | 50 – 75 عاملًا | لا يزيد عن 2,5 مليون رنجت |

*إعداد الباحث استنادا إلى المصدر– قانون التنسيق الصناعي الماليزي.

## 2،3،4 تعريف بعض الدول العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لم يختلف الحال في الدول العربية عنه في باقي دول العالم، من حيث عدم الاتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الجامعة العربية ممثلة في لجانها الاقتصادية والتشريعية لم تخرج بتعريف يمثلها، ويمكننا القول أن معظم الدول العربية لم تولِ المشروعات اهتمامًا كبيرًا، ويتضح ذلك جليًا من عدم وجود سياسات أو خطط إستراتيجية لتطوير هذا القطاع، وتعد مشكلة تعدد الجهات التي تشرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية أحد أكبر العقبات التي تقف أمام تطوره ونموه، وعدم قيامه بدوره أسوةً بالدول المتقدمة، بينما أولت بعض الدول النامية قطاع المشروعات الصغيرة

والمتوسطة اهتمامًا مّكنه من المساهمة بشكل فعال في التصدي لبعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأهمها مشكلتا الفقر والبطالة، وفي ما يلي سنعرض بعض التعريفات التي استخدمتها بعض الدول العربية في تصنيف المشروعات :

**تعريف جمهورية مصر العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

تعد جمهورية مصر العربية أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، وأكثرها كثافة في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ يبلغ عددها حوالي 2,45 مليون مشروع تشكل (90,5 %) من حجم المشروعات الكلي، وتسهم بما يقرب من (80 %) من الناتج القومي المصري، وتستوعب من (65% إلى 75%) من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، ورغم ذلك لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، بينما اتفقت الجهات ذات العلاقة على معيار عنصر العمل المتمثل في عدد العمال للتفرقة بينها، ويشرف على هذا القطاع ما يربو على خمس عشرة جهة، كل منها يستخدم تعريفا يتفق وسياساتها، ويعد القانون رقم 141 /2004 والمعروف بقانون المشروعات الصغيرة أول القوانين التي نظمت القطاع، وقد عرف هذا القانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تمتلك (من 10 إلى 100 عامل)، ولا تزيد التكلفة الاستثمارية لها – دون قيمة الأرض – عن مليون جنيه، فيما عرف البنك المركزي المصري في القرار الصادر في 3 من ديسمبر 2015، وهو أحدث قانون يعرف المشروعات، على النحو التالي[62]:

62 انظر: أيمن علي عمر. 2009. *دراسات في فن إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة مدخل تطبيقي معاصر*. مرجع سابق . ص 25

**الجدول 2، 10**: تعريف جمهورية مصر العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| حجم المشروع | عدد العاملين | حجم أعمالها السنوي |
|---|---|---|
| متناهية الصغر | أقل من 10 | أقل من مليون جنيه للقائمة و50 ألف حديثة التأسيس |
| الصغيرة | غير محدود | من مليون إلى 50 مليونًا للقائمة، من 50 ألفًا إلى 5 ملايين حديثة التأسيس، وأقل من 3 ملايين للمنشآت غير الصناعية |
| المتوسطة | غير محدود | من 5 إلى 200 مليونًا للقائمة ومن 5 إلى 15 مليونًا حديثة التأسيس، ومن 3 إلى 5 ملايين للمشاريع غير الصناعية. |

*المصدر: البند 1 من قرار البنك المركزي المصري الصادر في 3 من ديسمبر 2015 .

يظهر من خلال الجدول (2،10) أن القانون عرف المشروعات المتناهية الصغر مستخدمًا معياري عدد العاملين وحجم الناتج السنوي، بينما تخلى عن معيار عدد العاملين عند تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مكتفيًا بمعيار الناتج السنوي، إلا أنه ميز أيضًا بين المشاريع حديثة التأسيس والمشاريع الصناعية القائمة من حيث حجم الناتج السنوي.

**تعريف الجزائر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** :

استندت الجزائر في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى معياري عدد العمال ورقم الأعمال، كما عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 1-18 الصادر في 12 من ديسمبر 2001 بصورة عامة بأنها كل مؤسسة تنتج سلعاً وتقدم خدمات لا يتجاوز عدد العمال فيها (250 عاملًا)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى (2 مليار دينار جزائري)، كما اشترط القانون ألا تمتلك أي مؤسسة أو مجموعة مؤسسات لا تنتمي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حصة تصل إلى (25 %) أو أكثر في رأس مالها، وبين الجدول التالي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

**الجدول 2، 11**:تعريف جمهورية الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| حجم المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال | الناتج السنوي |
|---|---|---|---|
| المصغرة | من1 إلى 9 | أقل من 20 مليون دينار جزائري | أقل من 10 مليون دينار جزائري |
| الصغيرة | من 10 إلى 49 | أقل من 200 مليون دينار جزائري | أقل من 100 مليون دينار جزائري |
| المتوسطة | من 50 إلى 250 | من 200 إلى 2 مليار دينار جزائري | من 100 إلى 500 مليون دينار جزائري |

*إعداد الباحث والمصدر- القانون رقم 1-18 لسنة 2001

**تعريف المملكة العربية السعودية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

تتباين المعايير المتبعة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، فتعريف وزارة العمل السعودية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يعتمد على معيار كمي يتمثل في عدد العاملين، فيما يعتمد صندوق التنمية الصناعية معيار كمي آخر تمثل في حجم المبيعات السنوي، وفيما يلي تعريف المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية[63] :

**الجدول 2، 12**: تعريف وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| حجم المشروع | عدد العاملين |
|---|---|
| صغير جدًا | من 1 إلى 9 عمال |
| صغير | من 10 إلى 49 عاملا |
| متوسط | 50 إلى 499 عاملا |

*إعداد الباحث استنادا إلى المصدر

63 انظر: منتدى الرياض الاقتصادي. نحو تنمية اقتصادية مستدامة .2013. تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. الدورة السادسة. ص 35

**الجدول 2، 13**: تعريف المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| حجم المشروع | عدد العاملين |
|---|---|
| صغير جدًا | من 1 إلى 9 عمال |
| صغير | من 9 إلى 59 عاملًا |
| متوسط | من 60 إلى 499 عاملًا |

*إعداد الباحث استنادا إلى المصدر.

أما صندوق التنمية الصناعية السعودي فقد اعتمد معيار المبيعات السنوية للتعريف بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وعرفها بأنها تلك التي لا تتجاوز مبيعاتها (20 مليون ريال سنويًا).

**تعريف مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدولة الإمارات العربية المتحدة :**

ميزت مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين مشاريع قطاع الخدمات على أساس كمي مركب من عدد العاملين بالمشروع بالإضافة إلى العائد السنوي[64]، وفرقت بين ثلاث مستويات منها، متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

**الجدول 2، 14**:تعريف مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدولة الإمارات العربية المتحدة

| حجم المشروع | عدد العاملين | العائد السنوي |
|---|---|---|
| متناهي الصغر | من عامل حتى 20 عاملا | حتى 3 مليون درهم |
| صغير | من 21 إلى 100 عامل | حتى 25 مليون درهم |
| متوسط | من 101 حتى 250 عاملا | حتى 150مليون درهم |

64 الموقع الإلكتروني لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.https//www.mysme.ae. تاريخ الدخول 2017/11/20.

*المصدر الموقع الإلكتروني لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**تعريف سلطنة عمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

عرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان من قبل وزارة التجارة والصناعة في وقت سابق وفقًا لمعيار عدد العاملين بالمشروع، بينما فرقت غرفة تجارة وصناعة عمان بينها على أساس حجم رأس المال عند التكوين، وفي العام 2013 وبعد إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) وفقا للمرسوم السلطاني رقم 2013/36، وضع أول تعريف موحد للمشروعات، إذ ميزّ بينها على أساس معيار كمي مزدوج المحددات تمثل في عدد العاملين بالمشروع وإجمالي المبيعات السنوية[65]، وفي عام 2017 قامت بتعديل التعريف من خلال رفع عدد العمال وقيمة الناتج السنوي الذي عرفت على أساسه المشروعات.

**الجدول 2، 15**: تعريف كل من وزارة التجارة وغرفة تجارة عمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| الجهة | المعيار | صغيرة | متوسطة | كبيرة |
|---|---|---|---|---|
| وزارة التجارة والصناعة | عدد العاملين | 1_9 | 10_99 | 100 فأكثر |
| غرفة تجارة وصناعة عمان | رأس المال | أقل من 25 ألف | 25 _ 100 ألف | أكثر من 100 ألف |

*المصدر وزارة التجارة والصناعة، غرفة تجارة صناعة عمان

**الجدول 2، 16**: تعريف الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان لعام 2013

| حجم المؤسسة | عدد العاملين | مبيعاتها السنوية |
|---|---|---|
| صغرى | أقل من 5 عمال | لا تتجاوز 25 ألف ريال عماني |
| الصغيرة | من 5 إلى 9 عمال | من 25 إلى 250 ألف ريال عماني |

65 الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.ريادة .مرجع سابق . تاريخ الدخول 2017/11/20.

| | | |
|---|---|---|
| المتوسطة | من 10 إلى 99 عاملًا | من 250 ألف إلى مليون ونصف ريال عماني |

*إعداد الباحث استنادا إلى تعريف الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**الجدول 2، 17**: تعريف الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان لعام 2017

| حجم المؤسسة | عدد العاملين | قيمة المبيعات السنوية |
|---|---|---|
| الصغرى | 1-5 عمال | حتى 100 ألف ريال عماني |
| الصغيرة | 6-25 عاملا | من 100-500 ألف ريال عماني |
| المتوسطة | 26-99 عاملا | 500 ألف – إلى 3 ملايين ريال عماني |

*إعداد الباحث استنادا إلى تعريف الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يلاحظ من الجداول السابقة أن التمييز بين حجم المشروعات في سلطنة عمان سابقاً كان محل خلاف، إذ تستخدم وزارة التجارة والصناعة معيار عدد العاملين للتفرقة بين مستويات هذه المشروعات، بينما تستخدم غرفة تجارة وصناعة عمان معيار رأس المال للتمييز بينها[66]، إلى أن أنشئت الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعرف المشروعات باستخدام معياريين كميين هما عدد العمال وناتج الأعمال السنوي يتم استخدامه من قبل الجميع.

**خلاصة**

نخلص من جملة هذه التعريفات أن إشكالية إيجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ترجع في المقام الأول إلى التباين في الهياكل الاقتصادية، ومن ثم الخصائص الاجتماعية، والتعداد السكاني التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن حصـــر العوامل التي أدت إلى اختلاف تعريف المشـــروعات في الجوانب التالية :

1. النشاط الصناعي السائد في كل بلد.

66 انظر: الحجري. محمد بن ناصر .2010. تطور الاقتصاد العماني خلال أربعة عقود . مرجع سابق . ص 364

2. حجم رأس المال.

3. مستوى التقنية المستخدمة.

4. السوق الذي تعمل به المؤسسات.

كما بدا جليًا أن غالبية التعريفات التي وضعت للتمييز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة انحصرت بين المعايير الكمية (عدد العاملين ورأس المال، ورقم الأعمال، والناتج السنوي)، بينما استخدمت ماليزيا ( مقدار مساهمة حملة الأسهم في رأس مال المشروع )، بالإضافة إلى المعايير النوعية أو الوصفية (نوع النشاط، استقلالية الإدارة، التكنولوجيا المستخدمة).

## 2،4 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الأخرى بعدة سمات تجعلها محط اهتمام دول العالم في العصر الحديث، فقد أسهب الباحثون في المجال الاقتصادي في بيان الخصائص التي تتمتع بها هذه المشروعات، بحيث تنوعت هذه السمات بين التمويلية، والإدارية، والفنية.

### 2،4،1 الخصائص التمويلية

**1. صغر رأس المال المستثمر :**

عادة ما تأخذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة شكل المشروعات الفردية أو العائلية، أوشركات الأشخاص، وبالتالي فإنها تتميز بسهولة التأسيس، كما أنها تسهم في جذب الاستثمارات صغيرة الحجم، إذ تتماشى مع ظاهرة وفرة العمل وندرة رأس المال، لأنها تستخدم فنون إنتاج بسيطة وتعتبر كثيفة العمل، كما تعد وعاء تصب فيه المدخرات الفردية والأسرية – دون الحاجة للتمويل البنكي الذي يتطلب ضمانات قد يعجز مالك أو ملاك المشروع عن توفيرها – وهي بذلك تتمتع بالمرونة في التكوين ورفع أو

خفض رأس المال المستثمر حسب حاجة السوق الذي تعمل من خلاله وفقا لمحددات الطلب والعرض [67].

**2. سهولة التكوين .**

تنشأ هذه المشروعات وتتوزع على مختلف أقاليم الدولة بكل سهولة وسرعة، إذ لا يتطلب قيامها توافر بنية تحتية ذات مواصفات معينة ومتطورة، أو مباني ضخمة أو مساحات شاسعة من الأراضي، فهي تقوم أينما وجد الممول[68] ووجد المستهلك.

**3. الارتباط بين الملكية والإدارة :**

يغلب على هذا النوع من المشروعات ارتباط ملكية المشروع بالعملية الإدارية فصاحب المشروع هو من يتولى إدارته، وبالتالي اتخاذ كافة القرارات المتعلقة به[69].

**4. سهولة إيجاد السوق :**

أينما وجد المستهلك تنشأ المشروعات، فهي ترتبط غالبا بالسوق المحلي، وبطبيعتها البسيطة، إذ إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهل عليها الدخول إلى السوق ويسهل أيضا خروجها منه بحسب الأحوال، نظرًا لانخفاض نسبة أصولها، وتمركز إدارتها في فرد أو مجموعة بسيطة من الأفراد هي وحدها التي تستأثر بالقرار[70].

---

67 انظر الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.2003. منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية مستدامة: المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود .د ن. ص 18

68 انظر العطية .ماجدة.2002. إدارة المشروعات الصغيرة . الطبعة الأولى . دار المسيرة للنشر والتوزيع .عمان .الأردن .ص 43

69نفس المرجع السابق . ص 19

70كنجو عبود كونجو ،2007 ، استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب ،المؤتمر العلمي الخامس ، جامعة فيلادلفيا ، الأردن ، ص7

**5. سهولة اختيار النشاط :**

يرتبط اختيار النشاط الذي يمارسة المشروع على القدرات الذاتية للفرد المالك، وكذلك البيئة التي سيعمل بها، وهذه الميزة تسهم في الكشف عن القدرات الذاتية للأفراد، وإذكاء روح المبادرات والإبداعات الشخصية لديهم، بالإضافة إلى التنوع في الأنشطة التجارية بما يتوافق مع البيئة والخامات الطبيعية المتاحة.

## 2،4،2 الخصائص الإدارية

تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن سواها من المشروعات بهيكل تنظيمي يتسم بالبساطة وعدم التعقيد، فهي في الغالب تدار من قبل الملاك العاملين أنفسهم، سواء كان المشروع فرديًا أم عائليًا لذلك فهي تمتاز بالآتي :

1. **استقلال الإدارة** : في كثير من الأحيان ينفرد مالك المشروع بإدارته، فهو من يُنشئ المشروع ويحدد أهدافه ويرسم السياسات ويتخذ القرارات التي يهدف لتحقيقها، وعلى هذا النحو تتسم الإدارة بقدر عالٍ من المرونة، إذ إن المشغل يكون على اطلاع مباشر بالظروف التي تحيط بمشروعه، ويتصدى بقراراته الفورية لأي ظرف، وهذا ما يميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المشروعات، وعلى النقيض من ذلك تحتاج المشروعات الكبيرة لإجراءات وخطوات معقدة لاستصدار أي قرار قد تتطلبه ظروف الحالة الإنتاجية[71].
2. **سهولة الدراسة والتخطيط**: يغلب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة طابع الفردية فالمشروعات الحرفية والصغيرة ليست في حاجة إلى قدر كبير ومعقد من الدراسة والتخطيط، فمن حيث توافر

71 انظر الأسرج . حسين عبدالمطلب .2006. مستقبل المشروعات الصغيرة مصر. كتاب الأهرام . العدد229. ص 10.

المواد التي تدخل في عملية الإنتاج فهي تنشأ أينما وجدت المواد الخام الأولية، كما أن التخطيط الإستراتيجي والطويل الأمد لا يعد من الضروريات التي تقوم عليها هذه المشروعات [72].

3. **البساطة في التنظيم**: نتيجة لتمركز القرار الإداري والفني وكذلك عملية التشغيل في يد مالك المؤسسة أو المشروع، فإن عملية التدرج في الوظائف والحاجة لهيكل إداري أمر قد لا يتحقق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما يسهل عملية انتقال المعلومات عن السوق والعملية الإنتاجية واتخاذ القرارات بشأنها[73]، فهي لا تعتمد على التعقيد البيروقراطي الذي يتطلب هيكل تنظيمي متعدد المستويات كما هو الحال في المشروعات الكبيرة، بل تعتمد البساطة في التنظيم القائم على العلاقات المتينة بين رب العمل والعامل، مما يكون له أثر مباشر إيجابي على العملية الإنتاجية .

4. **التدريب على رأس العمل**: تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية رأس المال المستثمر، وبسياسات صرف مقننة تتوافق معه نظرا لبساطة التقنية المستخدمة، فهي لا تضع في حسبانها توفير بنود مالية للتدريب وغيرها من جوانب الصرف بينما يتدرب المشغل والعامل على رأس العمل.

### 2،4،3 الخصائص الفنية

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بميزات فنية متعددة أهمها [74]:

---

72علي سالم ارميص.2006.مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .ورقة عمل . مؤتمر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .مخبر العولمةواقتصاديات شمال افريقيا.ص 99

73 انظر: حسن عبد الكريم سلوم . (2006) . دور المؤسسات الصغيرة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية . ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .

74سعيد بريش ،2001، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر " دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني ، مجلة آفاق جامعة باجي مختار عنابه ، العدد5 ،ص 29

1. بساطة التخصص في العمل، تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تنشط وتعمل في مجالات اقتصادية غير معقدة نظرا لصغر حجمها واستخدامها لتكنولوجيا غير متطورة، وبذلك تكون مرنة وقابلة للتكيف مع الأوضاع الاقتصادية على النطاق المحلي، ويمكن أن تتحول للدولية في ظل تحرير التجارة وعدم وجود قيود على دولية النشاط إذا ما تمتعت منتجاتها بمستوى تنافسي عال من حيث الجودة والسعر.
2. ارتفاع جودة المنتج، لا تتعدى خطوط الإنتاج في هذا النوع من المشروعات السلعة أو السلعتين، ولذلك فهي تسهم في رفع مستوى مهارة العامل ودقته في إنتاج هذه السلع، الأمر الذي يحفز العامل على الابتكار والعمل على تطوير أسلوب الإنتاج وتقليل التكلفة، كما يمكنها استقدام تكنولوجيا تتوافق مع إمكانات العامل وبأقل تكلفة[75].
3. اعتمادها على المواد الخام في البيئة التي تنشأ بها، فهي في غالب الأحيان تعتمد على ما تزخر به البيئة من المواد الخام الأولية، وتشبع في نفس الوقت حاجات المجموعة البشرية التي تعيش في الوسط ذاته.
4. تغطية الطلب المحلي على المنتجات، تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توفير حاجات المستهلكين في التجمعات السكانية أينما وجدت والتي عادة ما تنتجها الصناعات الكبيرة التي عادة ما تتواجد في المجمعات الصناعية في المدن الكبرى ولا يمكن إقامتها في بعض أقاليم البلد، نظرا لضيق نطاق السوق المحلية، وانخفاض القوة الشرائية في هذه الأقاليم.
5. التكامل مع المشاريع الكبرى، تقدم هذه المشروعات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات، وتسهم بشكل فاعل في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وتعمل على توفير بعض احتياجات

75 انظر محمد هيكل. 2003. مهارات إدارة المشروعات الصغيرة . مجموعة النيل العربية.القاهرة .ص16-17

الصناعات الكبيرة من المواد الأولية، بالإضافة إلى أنها قد تقوم على استغلال مخلفات الصناعات الكبيرة.

6. المقدرة على الاستجابة والتعامل مع متطلبات السوق، نظرا لصغر حجم النشاط وضآلة المال المستثمر فيه، فإن ذلك يسمح للمشروع امكانية الاستجابة السريعة والتعامل مع أي تغير في حجم الطلب سواء بالزيادة لسد حاجة السوق أو بخفض معدلات الإنتاج بناءً على رغبات وأذواق المستهلكين، بخلاف المشروعات الكبرى التي تعمل بمستوى عال من التقنيات وبرأس مال مرتفع ومعدات وتقنيات من الصعب تغييرها حسب التغير في أذواق المستهلكين ورغباتهم[76].

**خلاصة**

تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسمات عديدة تجعلها محط اهتمام المختصين بالتنمية الاقتصادية، من حيث أنها لا تتطلب رأسمال كبير لقيامها، وإمكانية عملها في بيئة لا تتوافر فيها البينة التحتية بصورة متكاملة، بالإضافة إلى أنها لاتستخدم في الغالب المعدات والتقنيات المتطورة، وغالباً ما تعتمد العملية الإنتاجيه بهذا النوع من المشروعات على الموارد والخامات الطبيعية المتوافرة في البيئة الذي تنشأ فيها، مما يجعلها أداة في توزيع النشاط الاقتصادي في المناطق النائية .

كما تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدعمها وتغذيتها للصناعات الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، وتعمل على استيعاب القوى العاملة الباحثة عن العمل، وتدعم مجال الإبتكار، وتسهم في تطبيقها على أرض الواقع لسهولة قيامها وبساطة تنظيمها، كما أن أرتباط الملكية بإدارة المشروع يمكنها من مواكبتها لمتطلبات السوق وتقلباته.

76 انظر: يعقوبي. محمد .2006. مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. ص 45

## 2،5 الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تؤكد نتائج الدراسات الاقتصادية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما وبارزًا في إستراتيجيات التنمية على مستوى العالم، وأنها أحد أهم محددات التكامل الاقتصادي للدول بمختلف إمكاناتها، كما تلعب دورًا أساسيا في القضاء على البطالة كونها تمثل ما يقرب من 95% من إجمالي المشروعات على المستوى العالمي، وتوظف ما يصل إلى 70% من إجمالي العمالة عند أخذ الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية في الاعتبار، كما أن هناك هناك ما بين(420 و510 مليون) شركة صغيرة ومتوسطة – 300 مليون شركة منها تعمل في الأسواق الناشئة – تسهم بحوالي (50 % ) من الناتج المحلي الإجمالي، كما تعمل المؤسسات الصغير والمتوسطة على التوزيع العادل للثروة، حيث تساعد على إيجاد مصدر دخل لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع، وتساعد صغار الموظفين على تحسين دخولهم، وسنتناول في هذا المبحث الأدوار التي يقوم بها هذا القطاع الاقتصادية منها والاجتماعية[77].

### 2،5،1 الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة –ومازالت –دورًا هامًا في تقدم الكثير من اقتصاديات الدول التي تعرف بأنها متقدمة، حيث تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في أي اقتصاد مهما كانت مكانته ودرجة نموه، وتكمن أهمية هذه المشروعات في أن لها القدرة على إعادة هيكلة الاقتصاد في العديد من الدول وتبرز أهميتها الاقتصادية الجوانب التالية :

**أ. بسط وتنشيط الحركة الاقتصادية على كامل إقليم الدولة**

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توزيع النشاط الاقتصادي على كافة الأقاليم والمحافظات، كما أن لها إسهامات كبيرة في تنمية النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث لم تعد هناك مدن تحتكر

77 مركز التجارة الدولي . 2015. ديمومة أثر التجارة: التقرير السنوي. ص9

الأسواق دون غيرها، تتجه لها القوافل لتبادل السلع والمنتجات، إذ أصبحت المحافظات النائية كغيرها من المحافظات تحوي صناعات ومشروعات تقوم على الموارد الطبيعية والمواد الخام المتوفرة في البيئة، تستطيع من خلالها تلبية الطلب المحلي على السلع، وتقوم بتصدير الفائض للمحافظات الأخرى الأمر الذي يسهم في قيام حركة اقتصادية بين المحافظات تلبي رغبات وحاجات المجتمع في كل محافظة.

**ب. التكامل الاقتصادي مع المشروعات الكبيرة**

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة البنية الأساسية للمشروعات الكبرى، وتقوم بدور المغذي والمساند لهذه الصناعات، كونها تعمل على توفير المواد الأولية والنصف مصنعة التي تدخل في العملية الإنتاجية للصناعات الكبيرة من خلال استخدامها للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أن هناك صناعات صغيرة تقوم على استغلال النواتج العرضية للصناعات الكبيرة، وتسهم بذلك في الحد من هدر تلك الموارد، ففي فرنسا مثلا، تشتري شركة (رابثيون) التي تعمل في مجال الصناعات الإلكترونية (56,6 %) من مستلزمات إنتاجها من صناعات صغيرة ومتوسطة، كما أن (45 %) من عمليات الشركات الكبرى أعيد التعاقد عليها من الباطن مع شركات صغيرة[78]، وتستحوذ المشروعات الصغيرة على (46 %) من الموردين لشركة جنرال موتور الأمريكية البالغ عددهم 26 ألف مورد، وفي اليابان تسهم الصناعات الصغيرة العاملة في مجال المعادن بنسبة (72 %) من العمليات الصناعية للمشروعات الكبرى[79].

كما أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمد المشروعات الكبيرة بالأيدي العاملة الماهرة التي تتجه لها، بحثًا عن مستوى أعلى من الأجور وخبرات متجددة، بالإضافة إلى أن المشروعات الكبيرة تحصل على جزء من القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة.

78 انظر: السيد أحمد عبد الخالق. 2000. *المشروعات الصغيرة في ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية*. د ن. ص 183

79 انظر: القاضي. فؤاد. 1985، تشجيع الاستثمار في الصناعات الصغيرة. مجلة الإدارة. مجلة علمية ربع سنوية. مصر ص 6-7

**ج. قاعدة نمو الاقتصاد وتطوره**

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية للمشروعات الكبيرة، فغالبية هذه المشروعات تحولت بعد نجاحها وتوسع نشاطها إلى كبيرة، واليابان خير مثال على ذلك، فبعد الدمار الذي لحق باليابان نتيجة الحرب العالمية الثانية، مر الاقتصاد الياباني بمراحل عدة بعد إعادة الإعمار، وتحديدا الفترة ما بين 1955 إلى 1970م والتي كان الاقتصاد الياباني ينمو خلالها بمعدل يفوق (10 %)، معتمدا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تمثل (99,7 %) من إجمالي قطاع المشروعات، ونتيجة لهذا النمو ومن خلال تجميع إنتاج الصناعات الصغيرة ظهرت الشركات اليابانية العملاقة في مجال صناعة السيارات والصناعات الإلكترونية، وكان لهذا القطاع الدور الأكبر في نهضة اليابان الاقتصادية[80].

**د. الإسهام في رفع الناتج المحلي**

تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دعم الناتج الإجمالي في الدول، حسب درجة نمو هذا القطاع في كل دولة، ونسبته من إجمالي النشاط الاقتصادي، وتفيد بعض المؤشرات إلى أن القطاع يسهم بنحو (50 %) من الناتج الإجمالي للدول مرتفعة الدخل[81] ، كما أن هذا القطاع يلعب دورًا في تحسين ميزان المدفوعات من خلال اتجاهها لإشباع الحاجات المحلية، فإن ذلك يسهم في خفض الواردات، وباستخدامها للخامات والموارد الطبيعية فإن تكلفة الإنتاج تكون منخفضة ما يمكنها من المنافسة حال

80 انظر: النسور. جابر عبد الرزاق. المنشأة الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة. ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي مرجع سابق. ص4

81 Ayyagari ,M,T, Beck ,and A Demirguc –Kunt (2007), Small and Medium Enterprises, across the Globe.p415-434.

تصدير منتجاتها للخارج، ما يعزز بدوره الصادرات على حساب الواردات، يوضح الجدول الآتي مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي لبعض الدول:

**الجدول 2، 18**: إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف في بعض دول العالم

| الدولة | نسبة مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي |
|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | % 50 |
| اليابان | % 47 |
| ماليزيا | % 32 |
| جمهورية مصر العربية | % 80 |
| المملكة العربية السعودية | % 19,1 |

*المصدر: منتدى الرياض الاقتصادي، تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني 2013.

**هـ. تنمية الصادرات المحلية**

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التصدير، سواء من خلال إنتاجها المباشر أو من خلال رفدها للمشروعات الكبيرة بالمواد الأولية والوسيطة الداخلة في عمليات الإنتاج، وهذا بدوره يسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج في المشروعات الكبيرة، مما يجعل السلع المنتجة قادرة على المنافسة في الأسواق التي تصدر إليها، ففي كوريا الجنوبية تسهم الصناعات الكبيرة في (30 %) من إجمالي صادرات البلاد.

**و. جذب الاستثمارات الأجنبية**

أشار تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسهمت بشكل فاعل في رفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سبع دول آسيوية في أعقاب

الأزمة المالية الآسيوية لأكثر من (10 %)، من خلال دخولها في مشروعات مشتركة مع شركاء أجانب، مما أسهم في نقل التقنيات الحديثة، والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع جودة المنتج[82].

**ز. المساهمة في رفع معدلات القيمة المضافة**

تعتبر نسب القيمة المضافة أحد أهم المؤشرات الحديثة في قياس أداء الوحدات الإنتاجية أو الخدمية، وتبين مدى مساهمة المشروع في الدخل والناتج القومي، خلال الدورة الاقتصادية الواحدة، فكل ارتفاع لهذه القيمة يؤشر على حسن أداء المشروعات والوحدات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد بشكل عام، وتفيد بيانات الناتج القومي للدول الرائدة في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن نسب القيمة المضافة التي تحققها هذه المشروعات تعادل ما تحققه الصناعات التحويلية من نسب في القيمة المضافة[83].

**ح. المساهمة في استغلال الموارد الطبيعية**

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهما في استخدام الموارد الطبيعية المحلية، إذ إن هذا القطاع يقوم وينشط في المناطق التي تتمتع بموارد طبيعية سهلة الإنتاج، كما أن نشاط المشروع يتحدد بناء على المواد الخام التي تزخر بها البيئة ، ومن ثم تقوم هذه المشروعات بدورها في عملية الإنتاج المباشر الذي ينتج السلع النهائية التي يمكن للمستهلك الانتفاع بها أو تقوم بإمداد الصناعات الكبيرة بمواد نصف مصنعة لتتولى الأخيرة عمليات الإنتاج المتقدمة لتنتج سلعًا أساسها البيئة المحلية، ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إنتاجها.

82 UNCTAD,( 2009) , The Handbook on FDI by SMEs, Lesson Learnt from Asia.

83 انظر: منظمة العمل الدولية. 2003. تطوير المؤسسات الصغيرة: مقدمة للتحديات التي تواجه السياسات. مكتب العمل الدولي. ص8

### 2،5،2 الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

#### أ. الإسهام في خلق فرص العمل

من الأهداف الأساسية التي تسعى الخطط التنموية لتحقيها في أي بلدكان؛ خلق فرص عمل المختلفة للقوى العاملة الوطنية الباحثة عنه، وخصوصا في البلدان النامية وبلدان العالم الثالث، وتشير النتائج والإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكل ملحوظ في توفير مختلف فرص العمل التي تتناسب مع جميع المستويات، كما أن سهولة التأسيس تحفز الأفراد والأسر والمجموعات الصغيرة على تكوين مشاريع خاصة بهم يكون لكل فرد من المؤسسين نصيب في المشروع، ودور في عملية تشغيله، وبالتالي تمنحه فرصة الحصول على مصدر دخل، وتتعاظم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنها توفر فرص عمل بأقل مقدار من رأس المال، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن هذه المشروعات تميل إلى تكثيف عنصر العمل، أي أن فرصة العمل فيها تتطلب استثمارًا أقل، بخلاف المشروعات الكبيرة والتي تميل إلى تكثيف عنصر رأس المال[84] ، وتشير تقارير لمنظمة العمل العربية إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل (90 %) من حجم المشروعات في الدول العربية، وتوظف (60 %) من القوى العاملة[85] .

#### ب. المساهمة في القضاء على البطالة

تعاني معظم الدول النامية من مشكلة النمو السريع في عدد السكان والارتفاع في معدلات القوى العاملة، وفي المقابل تعاني من عدم وجود فرص العمل لتشغيل القوى العاملة الباحثة عنه، وتعد

---

84 انظر: صفوت عبد السلام عوض الله. 1993. *اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية*. مرجع سابق .ص 41

85اتحاد رجال الأعمال العرب. 2015. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات. ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات وخاصة المجتمعات النامية، وتفيد نتائج الدراسات والإحصائيات أن انتشار المشروعات الصغيرة المتوسطة أسهم بشكل كبير في التقليل من معدلات البطالة من خلال استخدامها لفنون إنتاجية تتميز بكثافة العمل لا رأس المال، وبذلك فهي تعمل على امتصاص جزء كبير من القوى العاملة المعطلة، كما أن قيام المشروعات في المناطق الريفية يسهم في تشغيل نسبة من الباحثين عن عمل في هذه الأقاليم من ناحية، كما يسهم في تدريب الأيدي العاملة لتتمكن من الالتحاق بالمشروعات الكبيرة في المدن، وتشير أرقام التوظيف إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية توظف (70 % ) من قوة العمل الأمريكية، وفي اليابان توظف (74 %) من العاملين في القطاع الخاص[86].

**ج. رفع مستوى المهارات والمعرفة**

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى المعرفة لدى العاملين بها، فهي تعد مركز تدريب ذاتي، إذ أن العامل يكتسب المعارف على رأس العمل، كما تدفع تقلبات السوق ومشاكل العملية الإنتاجية إلى أساليب ابتكارية جديدة لمواجهة التغير في متطلبات السوق وتفجير الطاقات الفكرية لدى أصحاب هذه المشروعات، الأمر الذي ينمي قدراتهم المعرفية ويبعث فيهم روح المبادرة والريادة لفتح استثمارات جديدة أو توسيع النشاط الحالي وبالتالي خلق فرص عمل جديدة .

## 2،6 خلاصة الفصل

وفقًا لمتقدم يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الأدبيات الاقتصادية تجمع على عدم إمكانية إيجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك في المقام الأول للاختلاف والتباين في المستوى الاقتصادي للبلدان والمنظمات، كما يرجع أيضًا للاختلاف في التركيبة السكانية لكل بلد ومدى

86الأسرج . حسين عبد المطلب .2010. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية.MPRA. ص5

وفرة وندرة عوامل الإنتاج، ورغم الاختلاف في إيجاد تعريف موحد يمكن التمييز بين المشـروعات وفقًا له؛ إلا أن جل الدراسات الاقتصادية تشير إلى اتفاق المختصين بالشأن الاقتصادي على نوعين من المعايير تستخدم من قبل كل الدول والمنظمات في إطلاق أي تعريف على هذه الوحدات الصغيرة والمتوسطة، أحدها كمي ويتكون من ثلاثة عناصر، أكثرها استخداماً هو عدد العاملين بالمشروع ويعزى ذلك لسهولة الحصول على البيانات الخاصة بعدد العمال والموظفين بالمؤسسة، والعنصر الآخر هو رأس المال المستثمر وآخر هذه العناصر هو إجمالي مبيعات الوحدة الإنتاجية، كما أن هناك معيار آخر يستخدم للتفرقة بين حجم الشركات والمؤسسات ألا وهو المعيار النوعي؛ الذي يتألف هو الآخر من عدة عناصر أهمها عنصر ملكية المشروع، وشكله القانوني، إضافة إلى مستوى التقنية المستخدمة في الإنتاج... إلخ .

كما تظهر الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بسمات عديدة جعلت منها محط اهتمام الدول والمنظمات، يأتي في طليعتها السهولة في التكوين وصغر رأس المال المستثمر، كما تعرضت الدراسة أيضاً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع والأدوار التي يقوم بها من حيث الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في توفير الشغل للباحثين عنه وبالتالي تقليل نسب البطالة المتفشية بين المجتمعات.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA